

إصدار 2022/02/07، 06:45 م.

الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية توصيات عام 2022

المعتمدة في الاجتماع الثامن للجنة الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية للتنمية الإقليمية المستدامة المنعقد في مارسيليا، فرنسا، بطريقة مختلطة في 7 فبراير/ شباط 2022.

رغم مرور ست وعشرين عامًا علنا إعلان برشلونة الذي كان هدفه إنشاء منطقة سلام ورخاء مشترك حول البحر الأبيض المتوسط، لا تزال هناك العديد من الأهداف التي يتعين بلوغها، إضافة إلى التحديات التي زادت حدتها. وتواصل الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية التزامها بدعم أصوات السلطات المحلية والإقليمية وتوفير منصة لها لتعزيز الطابع "الإقليمي" للسياسات القطاعية الأورو-متوسطة وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي.

وبعد مرور أحد عشر عامًا على ربيع البحر الأبيض المتوسط الذي حدثت فيلدا انجنو بالبحر الأبيض المتوسط، أدت الانقراضات الشعبية للننتائج متباينة من حيث الإصلاحات الديمقراطية التي نزل الناس إلى الشوارع للمطالبة بها، والتباين في نزاعات مسلحة في بعض الحالات.

وتؤثر أزمة المناخ التي تطال الكوكب بأسره تأثيرًا شديدًا على منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهيتان أكثر المناطق تضررًا من تغير المناخ في العالم بعد القارة القطبية الجنوبية. وكما أوضحت لجنة الخبراء الدولية المعنية بتغير المناخ؛ فإن تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط سيكون من بين أكثر التغيرات تجذرية في العالم. وستظهر انعكاسات هذا التغيير اتعلم جميعًا نواظرها: موجات الحرارة قوتونو باتالبرد الشديديو الفيضان اتو الأمطار الشديدة والجفاف ومخاطر الحرائق وانخفاض متوسط سرعة الرياح وزيادة الأعاصير في البحر الأبيض المتوسط نواظرها الساحلية ما لذلك. وتواجه المنطقة تهديدات خطيرة، ولا سيما شح المياه، وتدهور إنتاج الغذاء، وانعدام الأمن الغذائي، والتصحر والتلوث الشديد.

وقد تفاقمت هذه التهديدات في العقود الأخيرة بسبب النمو الديموغرافي (أكثر من 500 مليون نسمة، ضعف ما كان عليه قبل 40 عامًا)، والهجرة إلى المناطق الحضرية، والسياحة. لقد أثرت كل هذه العناصر مجتمعة بشكل خطير على النسيج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمجتمعات البحر الأبيض المتوسط.

لقد شكّلت أزمة الوباء عاملاً محفزًا للتغيرات القائمة بالفعل، ولا سيما فيما يتعلق بتفاقم حدة الانقسامات الاجتماعية والاختلالات والتوترات، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدفقات هائلة من المهاجرين، بل جحافل حقيقية من البشر، وخاصة الشباب، أمليين في حياة أفضل، ومستقبل أفضل قبل كل شيء.

وفي الوقت نفسه، يمثل التوسع الحضري المتزايد تحديًا أمام التخطيط والتخطيط الحضري والمواد والتمويل وكل ما يلزم لجعل مدن المستقبل أكثر استدامة. وتشير التوقعات الحالية للتوسع الحضري إلى أن المدن في بلدان الجنوب قد تستقبل 96 ٪ من إجمالي الزيادة في عدد سكان المناطق الحضرية بحلول عام 2050.

لقد ساهمتفشي جائحة كوفيد-19 في تحويل التطور البطيء للاقتصاد إلى ركود، وبالرغم من أن الاقتصاد بأكمله كان يعاني من الإغلاق، إلا أن أكثر القطاعات تضرراً كان قطاع السياحة الحيوي. كما عانت الفئات المهمشة بشكل أكبر من آثار أزمة كوفيد-19 وارتفعت معدلات الفقر.

ولمواجهة هذا الوضع المعقد، أصبح التعاون الوثيق بين مختلف الدول أمراً ضرورياً، حيث لا يمكن لدولة واحدة مواجهة التهديدات بمفردها. إنها مسؤولية دولية وجماعية.

ويتطلب هذا، علاوة على ذلك، التعاون داخل الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية لتعزيز التعاون بين السلطات المحلية والإقليمية على الضفاف الثلاث للبحر الأبيض المتوسط.

لقد قام الممثلون المحليون والإقليميون المجتمعون في الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية في أوائل عام 2022 بتقييم هذا العام الذي تسمبالعوامل سابقة الذكر. ورغم ذلك، يتطلعون إلى السير قدماً معاً جنباً إلى جنب - من أجل توجيه الدفة نحو تطوير القدرة على الصمود وإعادة البناء بشكل أفضل، من خلال نهج يشملالحكومة ككلوالمجتمع بأسره، مسترشدين بخطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويدعم هذا النهج أيضاً الأهداف المشتركة المحددة في إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، وهو إطار أساسي للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية.

يجب أن يكون عام 2022 أيضاً نقطة البداية لتنفيذ هذه الخطة الجديدة لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط و "الإطار المالى متعدد السنوات"، وهو فترة برمجة جديدة طويلة الأجل لميزانية الاتحاد الأوروبي، حيث تستمر حتى عام 2027 وتتميز بهيكل تمويل متقحمبشكل ملحوظ، إذ تمتعزبزنهجالجغرافيفيأداة "أوروبا العالمية" الجديدة (أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي).

ولقد أبرزت التطورات الأخيرة، ولا سيما جائحة كوفيد-19، الأهمية البالغة لمجالات العمل الثلاثة المحددة في خطة عمل الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية 2020-2022، ألا وهي؛ التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل المناخي وتمكين المرأة.

وعلى اعتبار أن الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية تمثل البعد الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط، فهي تستطيع دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الجنوبيين المجاورين على المستوى المحلي والإقليمي.

توصيات الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية لعام 2022

التنمية الاقتصادية المستدامة

1. يجب أن تسير التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع تنمية اجتماعية شاملة ومستدامة لتعزيز قدرة السكان على الصمود والاستقرار العام. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعزيز السلطات العامة، بما في ذلك السلطات المحلية والإقليمية، ومراقبتها أثناء تقديمها للخدمات العامة الأساسية.

2. ترحب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بالخطة الاقتصادية والاستثمارية في إطار جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والتعهد بالتعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي يولاً لأجل الجوار الجنوبي.

3. وتأمل في أن يتمكن التقرير المتعلق بإعادة توجيه قطاع الخدمات: نقل المهارات من قطاع السياحة (المقرر: محمد بودة، رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات)، الذي ستعتمده في جلستها العامة في نوفمبر / تشرين الثاني، من إيجاد حلول ملموسة تساعد فيالتحديث الملح للقطاع وقدرة العمال الذين تضرروا بشكل خاص من أزمة كوفيد-19 على التنقل.

4. وتدعو الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية والمتوسطية المفوضية الأوروبية إلى التركيز على ريادة الأعمال، وخاصة بين الشباب والنساء منهم على وجه الخصوص، وكذلك على الاستثمار من أجل التنمية المستدامة للاقتصاد في جوارها الجنوبي. وتدعو المفوضية الأوروبية إلى اتخاذ مبادرات هادفة في هذه المجالات وتعزيز تبادل الخبرات بين الشباب في مجال ريادة الأعمال.

5. وتساعد الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية والمتوسطية في تعزيز روح المبادرة لدى الشباب من خلال جائزة "ريادة الأعمال المحلية الشابة في البحر الأبيض المتوسط" - وهي الآن في عامها الرابع - ذلك أن ريادة الأعمال الشبابية تعد دافعاً للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المتوسط؛ وتعمل الجمعية على عرض أمثلة الناجحة لريادة الأعمال الشبابية في منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها مصدر إلهام للآخرين. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه المبادرة إلى إظهار التأثير الإيجابي الذي يمكن للسلطات المحلية والإقليمية في البلدان المتوسطية الشريكة أن تحدثه على النظام البيئي لريادة الأعمال، وتسليط الضوء على كيف يأخذ رواد الأعمال الشباب في البلدان المتوسطية الشريكة مستقبلهم بأيديهم ويخلقون فرص عمل من أجل التنمية الاقتصادية المحلية.

6. ويمكن للاتحاد من أجل المتوسط النظر في إنشاء مجتمع ريادي في البحر الأبيض المتوسط بين المرشحين الفائزين بالمختارين، والذين ينتمون لقطاعات مختلفة ويعملون على مستويات مختلفة من الابتكار.

7. وسيوفر تقرير الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية والمتوسطية عن النظم الإيكولوجية للابتكار والشركات الناشئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط كمحركاً لتعاشلاً اجتماعياً اقتصادياً للتحوّل الرقمي والتنمية المستدامة وفقاً عقاباً من كوفيد-19 (المقرر: خوان مانويل مورينو بونيل، رئيس مجلس الأندلس، ممثلاً لرابطة المناطق الحدودية الأوروبية)، الذي سيتم اعتماده في الجلسة العامة القادمة، تحليلاً لأنظمة ريادة الأعمال المختلفة في البحر الأبيض المتوسط وفحصاً للتأثيرات الجائحة كوفيد-19 على هذه الأنظمة، بهدف تحديد كل من: أ) الصعوبات الرئيسية والفرص الناشئة عن الأزمة الاقتصادية التي تسببت فيها الجائحة، و ب) الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتلك الموجودة في المناطق الجغرافية الأخرى بالتقديم المتميز لها بالبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى تقديم عدد من التوصيات.

2022: العام الأوروبي للشباب

8. يهدف العام الأوروبي للشباب في 2022 إلى تطوير آفاق أفضل لمستقبل الشباب الذين تضرروا بشدة من عواقب أزمة الجائحة، الأمر الذي من شأنه أن يشجع الشباب لكي يصبحوا مواطنين فاعلين وأداة من أدوات التغيير. وتدعم الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية والمتوسطية هذه الأهداف وتدعو إلى زيادة وتعزيز التبادل بين الشباب في الاتحاد الأوروبي والشباب في الجوار الجنوبي. وتوصي أعضاءها بدعم جميع الترتيبات القائمة لتشجيع كل تبادل من هذا النوع.

9. كما توصي بتوسيع شبكة السياسيين المنتخبين الشباب (YEP) التي أنشأتها اللجنة الأوروبية للأقاليم لتشمل السياسيين المنتخبين الشباب (الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً) من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز تبادل الخبرات والدراسة بالحوكمة المحلية وتمكينهم من المشاركة في الدوريات التدريبية التي تستهدف القضايا الأوروبية.

10. وتدعم الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية والمتوسطية مبادرات المواطنين التي تعزز المواطنة الفاعلة بين الشباب وتشجعها، مثل مجلس شباب البحر الأبيض المتوسط، الذي يجمع الشباب من جميع البلدان حول البحر الأبيض المتوسط. وتوصي بتبادل وتنظمة مع هذا النوع من الهيئات من أجل دمج أفضل لتطلعات الشباب فيما يخص السياسات سواء الموضوعية على المستوى المحلي أو العابرة للحدود أو تلك التي تعد جزءاً من التعاون بين السلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

العمل من أجل المناخ في البحر الأبيض المتوسط

11. تدعو الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة السلطات المحلية والإقليمية إلى المشاركة بشكل كامل في تنفيذ خطة العمل الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن المسائل المتعلقة بالتحول الأخضر (التكيف مع التغير المناخي والطاقة والبيئة)، نظرًا لأنه يتعين تسخير الإمكانيات التي يوفرها المستقبل من خفض الكربون، وحماية الموارد الطبيعية في المنطقة وتحقيق النمو الأخضر.

12. ويشكل مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون لتغير المناخ (COP 27)، المقرر عقده في الفترة الممتدة من 7 إلى 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 في مدينة شرم الشيخ الساحلية (مصر)، فرصة مهمة للسلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل مضاعفة جهودها، مع الأخذ في الاعتبار الإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط المعتمدة في عام 2021 بشأن البيئة وتغير المناخ، والطاقة والاقتصاد الأزرق، بهدف تعزيز دور السلطات المحلية والإقليمية في الحوكمة العالمية لتحسين تنفيذها. دافال التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة ورفع مستوى الطموحات فيما يتعلق بالمناخ.

13. ويعد مؤتمر COP 27 فرصة تستطيع من خلالها السلطات المحلية والإقليمية تغيير اللغة المعتمدة بموجب ميثاق غلاسكو للمناخ: وضع مجموعة من القرارات التي تتضمن سلسلة من نقاط الاتفاق، بما في ذلك تعزيز الجهود للرفع من قدرة التكيف في مواجهة تغير المناخ، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتوفير التمويل اللازم لكلا هذين الهدفين. ولقد أكدت الدول من جديد على أنه من واجب الدول المتقدمة تقديم الـ 100 مليار دولار أمريكي المتعهد بدفعها للدول النامية. ويشدد الاتفاق على "الحاجة الملحة لعمل تعاوني ومتعدد المستويات"، مما يفتح الباب أمام مشاركة أكبر للسلطات المحلية والإقليمية في مفاوضات المناخ الدولية.

14. ولعلّه من المهم للغاية النظر في الحلول التي تستند إلى الطبيعة للدفع ببرنامج التكيف نحو الأمام. ويشكل تدهور التربة موضوعًا آخر شائكا في فترة التحضير لمؤتمر COP27، كما يعد تحول النظم الغذائية أمرًا بالغ الأهمية لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ، وكذلك للحفاظ على التنوع البيولوجي وتجنب الانعكاسات الخطيرة على الأمن الغذائي. وتتمتع المؤهلات الطبيعية للبحر الأبيض المتوسط بإمكانيات كبيرة تمكنها من وقف الهدر الذي تواجهه الطبيعة وعكس مساره، وتقليل انبعاثات العالم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

15. بعد اعتماد تقرير الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة عن الاقتصاد الأزرق للسلطات المحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المقرر فينتشيزو بيانكو، عضو مجلس مدينة كاتانيا و رئيس المجلس الوطني لاتحاد البلديات الإيطالية (ANCI)، إيطاليا /حزب الاشتراكيين الأوروبيين)، ستواصل العمل من أجل اقتصاد أزرق وذكي قادر على التكيف من حيث الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل النمو الاقتصادي، وتحسين سبل العيش وفرص الحصول على الوظائف، وصحة النظام البيئي للمحيطات. وستبحث الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة خلال أنشطتها عن أوجه التآزر مع عمل اللجنة الأوروبية للأقاليم في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بمتابعة الرأي حول مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب البحر الأبيض المتوسط (المقرر: صموئيل أزورباردي، مالطا/ حزب الشعب الأوروبي).

16. وستساهم الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة أيضًا من خلال متابعة وتطوير تعاونها المثمر للغاية مع سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط، فضلاً عن جهودها من أجل دعم وتسهيل الحوار الإقليمي حول الاقتصاد الأزرق.

17. - وتدعو إلى إشراك السلطات المحلية والإقليمية في تنفيذ الخطة الأوروبية ومتوسطة للمياه، والتي قد توفر إطارًا لإدارة موارد المياه وستساعد بالتأكيد في إحراز تقدم في مجال حماية البيئة في هذه المنطقة التي تأثرت بشدة بالآثار الضارة الناتجة عن تغير المناخ.

18. وتشجع الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة المدن والمناطق في حوض البحر الأبيض المتوسط على المشاركة في العمل من أجل المناخ والتعاون المناخي الحالي، بما في ذلك ميثاق رؤساء البلديات، الذي تدعمه بقوة.

تمكين المرأة

19. وتلتزم الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بتعزيز تمكين المرأة، وكذلك الحقوق والفرص المتساوية بين الجنسين، باعتبارها أدوات رئيسية لتعزيز العدالة والتماسك الاجتماعي والاستقرار الإقليمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن أجل تشجيع إقامة مجتمعات أكثر عدلاً وديمقراطية واستقراراً وازدهاراً وشمولاً، يجب معالجة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة النشطة في المجتمع بشكل عام وفي الحياة الاقتصادية والفكرية والسياسية، وإزالة أي حواجز قانونية أو عوائق أخرى تحول دون مشاركة النساء في الحياة المجتمعية ومشاركتهن في جميع مجالات المجتمع والسياسة، وفي العمليات الانتخابية وفي التمثيل بعد الانتخابات، بما في ذلك المناصب القيادية.

20. وتدعو الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية إلى سن إطار تشريعي يضمن استفادة المرأة بشكل كامل من حقوقها وحياتها المدنية، فضلاً عن تكافؤ الفرص في مجال العمل، وسد الفجوة بين الجنسين في التوظيف والأجر. كما تدعو إلى هذا الإطار التشريعي من أجل وضع حد للعنف الجنسي والعائلي وتشجع أعضائها على اتخاذ مبادرات في هذا المجال (حملات إعلامية، وإنشاء أرقام هواتف مخصصة، وتدريب مسؤولي الخدمة العامة، وحملات التوعية المدرسية، والبرامج التعليمية، إلخ..). وتوصي بتبادل الخبرات بين أعضائها في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بتوعية النساء والرجال بشأن المساواة في الحقوق ومكافحة العنف ضد المرأة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشير الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية إلى أهمية دعم الاتحاد الأوروبي من أجل إحراز تقدم أكبر وأسرع نحو المساواة بين الجنسين، كما تم التعبير عنه في خطة العمل الثالثة للفترة 2021-2025.

الهجرة

21. وبينما لا تزال النزاعات تشكل عاملاً رئيسياً وراء الهجرة الطوعية والقسرية، فقد بدأ تغير المناخ يلعب دوراً في تحركات السكان. ويعد البحر الأبيض المتوسط طريقاً مفضلاً للمهاجرين واللاجئين الذين يحاولون بناء مستقبل آمن في أوروبا. وتنتهي الغالبية العظمى من هذه الأنواع منالعبور بشكل مأساوي؛ حيث يفقد الأطفال والنساء والرجال حياتهم، في الوقت الذي تعزز فيه الدول الأوروبية من حدودها البرية والبحرية وتزيد من عمليات الصد.

22. وترحب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بمكون الهجرة والتنقل في خطة العمل الجديدة للبحر الأبيض المتوسط التيأقترحتهاالمفوضيةالأوروبية في فبراير 2021، لأنها تنص على شراكة أقوى من أجل التصدي المشترك لتحديات الهجرة القسرية والهجرة غير النظامية، ولتعزيز القنوات القانونية والأمنية للهجرة والتنقل.

23. وتدعو الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية إلى مشاركة السلطات المحلية والإقليمية بشكل أكبر في التدابير التي يتعين تطويرها في هذا المجال.

شبكة مستشاري إيراسموس

24. وتوصي الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بتمديد مخطط إيراسموس للممثلين المحليين والإقليميين المذكور في رأي اللجنة الأوروبية للأقاليم المعتمد في 31 يناير/ كانون الثاني 2018 ليشمل ممثلين منتخبين من جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبالتالى زيادة الوعيبينالممثلينالمنتخبينوعامة الناس حول القضايا والبرامج الأوروبية والتمويل وتعزيز تبادل الخبرات بين الممثلين المنتخبين المتخصصين في القضايا الأوروبية.

تجديد الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين

25. وترحب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بالفرص الجديدة التي تتيحها خطة العمل الجديدة للبحر الأبيض المتوسط التيأطلقتهاالمفوضيةالأوروبية في فبراير / شباط 2021؛ حيث تتشاطر وحالشراكتهوالتعاونلمواجهةالتحدياتالمشتركة، منأجلالمنفعةالمتبادلةللاتحادالأوروبودولالجوارالجنوبي.

26. وتدعو الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية للاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة له إلى أن تضع في اعتبارها بشكل منهجي السلطات المحلية والإقليمية كمحرك للتنمية الإقليمية القريبة من الناس عند التخطيط للتنمية الاقتصادية

والتجارة والاستثمار في هذا السياق، حيث ينبغي أن تصل فوائد هذا التعاون إلى مناطق أبعد من العواصم، فلا يجب أن تزداد التفاوتات الإقليمية الهائلة الموجودة داخل البلدان المجاورة، بل يجب الحد من هذه الفوارق بمبادرات جديدة.

27. ولهذه الغاية، تقترح الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية متوسطة إنشاء منتديات مخصصة للحوار والتبادل متعدد المستوياتيين ممثلي السلطات المحلية والإقليمية والوطنية وممثلي المجتمع المدني من بلدان الجوار الأوروبية والجنوبية من أجل تعزيز الحكم الرشيد والمشاركة في عملية صناعة القرار.

الإطار المالي للاتحاد الأوروبي 2021-2027 والخطة الاقتصادية والاستثمارية للجوار الجنوبي

28. وترحب الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية متوسطة باقتراح المفوضية بتخصيص ما يصل إلى 7 مليار يورو لتنفيذ خطة الأعمال، من خلال إدراج ضمانات الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بالإضافة إلى التمويل في إطار منصة الجوار للاستثمار، حيث يمكن الاستفادة مما يصل إلى 30 مليار يورو من الاستثمار الخاص العام في الجوار الجنوبي.

29. وفيما يتعلق بأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي الجديدة - "أوروبا في العالم" - فلقد عهدت بمبلغ 79.5 مليار يورو من أجل تعاون الاتحاد الأوروبي مع البلدان المجاورة، وترحب الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية متوسطة بأن يتم تخصيص ما لا يقل عن 500 مليون يورو منها للسلطات المحلية في إطار الدعم الجغرافي. وفي ضوء التركيز الأكبر على النهج الجغرافي، تدعو وفود الاتحاد الأوروبي إلى اعتبار السلطات المحلية والإقليمية ورابطاتها محركات رئيسية للتنمية المستدامة، وشركاء في التخطيط.

التطعيم ضد كوفيد-19

30. يساور الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية متوسطة القلق إزاء تفاوت مستويات التطعيم بين مختلف البلدان حول حوض البحر الأبيض المتوسط، وتكرر مرة أخرى الحاجة إلى التطعيم للناس على أساس المساواة من أجل التغلب على هذه الأزمة الصحية. حيث يظل الناس في حاجة إلى وصول أسهل إلى لقاحات كوفيد-19، بغض النظر عن جنسيتهم أو أصلهم العرقي أو مدى ثرائهم، إلى جانب المرونة والتأهب، حيث يعد التضامن عاملاً أساسياً للتخفيف من من وطأة الجائحة على الصحة العامة وتأثيرها الاقتصادي. وهي ترحب بالجهود المشتركة التي بُذلت بالفعل لتنفيذ مخططات توزيع اللقاحات مثل COVAX، لكنها تشعر بالقلق إزاء بطء وتيرتها.

يوم البحر الأبيض المتوسط

31. تُشاطر الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية متوسطة أهدافها المتمثلة في تعزيز هوية متوسطة مشتركة وتبني التعاون الإقليمي والرفع من مكانته، ولذلك ترحب بنجاح اليوم الأول من احتفالات البحر الأبيض المتوسط في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، بعد المبادرة التي تم إطلاقها في عام 2020 في المنتدى الإقليمي الخامس للاتحاد من أجل المتوسط. وتشجع أعضاء هامة أخرى على تنظيم فعاليات ثقافية في مناطقها المحلية بهدف تقوية الروابط وتعزيز التبادل والحوار بين الثقافات واحتضان التنوع في المنطقة.